

التاريخ والعولمة

أو

الظاهرة العالمية

بقلم الدكتور/ رشيد قوقام

قسم الفلسفة. جامعة الجزائر 2

إن العولمة كظاهرة تاريخية تظهر من خلال الأحداث التاريخية الكبيرة في التاريخ البشري وفي أشكال عديدة، إما في شكل ظاهرة عسكرية، وإما في شكل ظاهرة فكرية-روحية، وإما في شكل ظاهرة اقتصادية. غير أن التاريخ أثبت أنها معرضة لآفات قد تمنعها من الاستمرار لمدة طويلة، وتجعلها هباء منثورا، وتفقدنا الصفة العالمية، بزحزحتها من مجرى التاريخ البشري. ونذكر من تلك الآفات الهامة ثلاث منها:

الأولى: الصمود الذي تبديه بعض الشعوب الضعيفة في مواجهة الغزاة أصحاب الظاهرة العالمية.

الثانية: قيام أنظمة منافسة، بغض النظر عن درجة المنافسة، أي سواء كانت شديدة أو ضعيفة، المهم أنها تقلق أصحاب الدعوة إلى العالمية.

الثالثة: الرصيد التاريخي للشعوب، وهذه الآفة تشكل خطرا كبيرا على الظاهرة العالمية، لأن ترويض هذه الشعوب وانصهارها يعتبر غاية لا تدرك، لأن التغيرات الخارجية والعرضية التي قد تحدث بتأثير من القوة المصاحبة للعولمة، لا تعكس حقيقة التأثير المطلوب، ومدى دوامه فعليا، إذا لم تتوصل إلى إحداث التغيير في الهوية.

وقبل تحليل ظاهرة العولمة في التاريخ، وهذه الآفات، فلا بد من التمهيد بمفهوم العولمة والعالمية لغة واصطلاحا. ونحاول في التحليل أن لا نقع في إسقاطات، ولا التحامل على الظاهرة الحالية، ولا التطويل لها، كما يفعل معظم المفكرين والباحثين.

1- مفهوم العولمة أو العالمية:

إن لفظة العولمة لم ترد في المعاجم اللغوية، لقد تبين لنا أنها مقحمة في اللغة العربية، بسبب ضرورة الترجمة من اللغات الأوروبية إلى العربية، وهي عبارة عن ترجمة لكلمة Mondialisation ، على أساس أن المراد منها هو جعل الشيء عالمياً، فقل: عَوِّم.

لعل هذا التحايل في اللفظة العربية يرجع سببه إلى مطلب إفادة المعنى، وإزالة الالتباس، لأن لفظة عالمية تدل على الصفة، لا على جعل الشيء عالمياً، ومهما يكن الأمر، فإن لفظة عولمة ليست أصيلة في اللغة العربية، بل دخيلة، لأن جميع المعاجم القديمة والحديثة لم تذكر لها اشتقاقاً.

أما اللفظة الفرنسية Mondialisation فتعني أكثر من معنى، كالهيمنة والسيطرة، كان على المترجمين أو المثقفين أن يترجموها بإرادة الهيمنة، باعتبار أن المراد منها أن يصير العالم مهيمناً عليه، وأما كون العالم يمكن أن يكون عالمياً في منظور فلسفي أو ديني، فيعني أنه حصلت فيه صفة العالمية، وهذا معنى آخر، وهو الذي يكون موضوع الاستقصاء بعد قليل.

وأما إذا رجعنا إلى أصل لفظة عَالَم – بفتح اللام – في العربية، فنجد أنها مشتقة من العلم أو العلامة، وأما الذين قالوا بأنها مشتقة من العلم لا العلامة، فلأنها ليست صفة، بل اسم لما يعلم به، كالخاتم اسم لما يختم به، وكذلك العالم اسم لما يعلم به شيء ما، فدل على ما حواه بطن الفلك من الجواهر والأعراض، كما يدل على كل صنف من أصناف الخلق، وقيل مختص بمن يعقل، لأن جمعه عَالَمُونَ وَعَالَمٌ وَعَوَالِمٌ⁽¹⁾.

لذلك استدل بعض العلماء بالقرآن الكريم على أن المراد بالعالم جميع المكلفين من الجن والإنس والملائكة، كالإمام الرازي في شرحه لقوله تعالى: "تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً"⁽²⁾.

وهذه الآية تدل عنده على أحكام:

1- إن العالم هو كل ما سوى الله تعالى، ويتناول جميع المكلفين من الجن والإنس والملائكة، إلا أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن رسولا إلى الملائكة بل إلى الجن والإنس.

2- إن لفظ العالمين يتناول جميع المخلوقات، فدلّت الآية على أنه رسول للخلق إلى يوم القيامة، فوجب أن يكون خاتم الأنبياء والرسل⁽³⁾.

وأما في العصر الحديث فإن لفظة "العالم" تشمل الطبيعة الفيزيائية والطبيعة السيكلوجية، لهذا صارت الطبيعة الفيزيائية تؤدي دوراً في تاريخ العالم⁽⁴⁾.

ولما كانت العولمة أحد أشكال الهيمنة التي ظهرت في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، فقد ظهرت بعد سقوط المعسكر الاشتراكي منذ 1991، وكتب لها النجاح بفضل

وسائل الإعلام التي روجت لها، والقوى السياسية في المعسكر الليبرالي، التي ترهب شعوب العالم بمختلف طبقاتها، بأن هذه الظاهرة ستلتهم تلك الشعوب إذا لم تُسرّع إلى تقديم القربان زلفى للغرب، كما روج لها المثقفون المرتزقة، حتى صار هذا المصطلح منذ ظهوره مصطلحًا لا غبار عليه لغة وفكرًا وإرادة.

والحق أن هذا الاصطلاح ليس أصيلاً لغة أو مفهوماً فكرياً، لأنه من الناحية اللغوية – في العربية – لقيط لا سند له، وأما من الناحية الفكرية فالمراد منه هو الهيمنة لا غير، مع العلم أن الهيمنة بين البشر غاية غير مشروعة أخلاقياً وعقلياً ودينياً. فإن المصطلحات العلمية الجديدة ينبغي لها أن تكون معبرة عن أفكار محددة بصورة معينة، وهذه الدقة العلمية يفتقر إليها المصطلح المذكور، لذلك فهو ظرفي، سيموت بموت الأحداث التي أنتجته أو فرضته، مثلما اندحرت ظاهرة العالمية بمختلف أشكالها في مجرى التاريخ.

3- ظاهرة العالمية في التاريخ:

إن ظاهرة العالمية موجودة في جميع أدبيات الثقافات القديمة والحديثة، كما هي موجودة في أدبيات الإيديولوجيات اليمينية واليسارية.

ونعني بهذه الظاهرة الشمولية التاريخية، سواء كانت ظاهرة عسكرية أو فكرية أو اقتصادية كما هو الحال في زماننا هذا، إلا أن فكرة الشمولية أخذت عند الأوربيين أبعاداً أكثر خطورة مما هي في التاريخ القديم، وذلك بتفسير تاريخ الشعوب غير الأوروبية بأنه عبارة عن تاريخ أوربا، ويقظة تلك الشعوب عبارة أيضاً عن تعاقب الغزاة الأوربيين عليها، وبما أن هذه الشعوب المغلوبة على أمرها عبر التاريخ تتميز بالسكون والرتابة والاستبداد الداخلي، فلا تستطيع بهذه الخصائص أن تندفع إلى الحركة والمشاركة في صناعة التاريخ البشري.

هكذا، يزعم الغربيون مزاعم كثيرة باطلة، منها أن الأفكار العالمية بصفة عامة، وفكرة الحرية بصفة خاصة ظهرت في القرن الثامن عشر، وهي التي كانت دافعا لقيام الثورة الفرنسية، وهذه الثورة تعتبر عندهم أول ثورة بشرية تشبعت بالروح الإنسانية العالمية. ودعت إلى سيادة الحرية والإخاء والمساواة بين البشر، وقد استنتجوا من هذه المزاعم، أن بداية التاريخ الحقيقي للبشر جميعاً هي تاريخ تلك الثورة⁽⁵⁾.

إن هذه المزاعم باطلة أصلاً، لأن فكرة العالمية والدعوة إلى الدخول تحت ظلّها، وحدثها كواقعة تاريخية أمر مسلم به، ومشاهد في التاريخ القديم، قبل أن تستيقظ أوربا من سباتها العميق، بعشرات القرون، ثم أن الشعوب التي لم يكن لها الحضور الآن لا يعني أنها لم تكن حاضرة في الماضي أو لن يكون لها الحضور في المستقبل، لأن أكثر الحضارات

التي انبهر الغرب بعظمتها، أنتجتها أو صنعتها تلك الشعوب التي يحاول الغربيون إقصاءها وتقزيم تاريخها.

لذلك، لا ينبغي أن نسلم بمزاعم واهية، لأن الماضي هو الذي كان موجوداً في وقت كان حاضراً، والمستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت لم يحن بعد حضوره، لهذا فالعقل حاكم بأن ما لا يتقرر وجوده في الماضي ولا في المستقبل فإنه لا يكون موجوداً أصلاً⁽⁶⁾.

ومن مزاعم الغربيين، أن الشعوب القديمة خارج التاريخ، وأما الشعوب الحالية فلا تتخرط في التاريخ إلا إذا دخلت تحت راية الحضارة الغربية، فثبت عندهم وهماً أن الشعوب جميعاً لا وجود لها من الناحية التاريخية ما عدا الظاهرة الغربية.

وإذا كان الوجود التاريخي يُثبت للغرب فقط، فإن الشعوب الأخرى معدومة التاريخ، هذا يدل في حد ذاته على فساد قولهم وبطلان مزاعمهم، لأن التالي كاذب، والمقدم مثله.

هكذا تكون دعوهم باطلة، فيثبت نقيض قولهم وهو أن ظاهرة العالمية عرفت البشرية في مراحل تاريخها، بمعنى لم تكن وليدة العصر الحديث فحسب، لقد كانت معروفة بمبادئها الثلاثة، وهي: مبدأ الكلية ومبدأ العلية ومبدأ الغائية، وكل تفسير لهذه الظاهرة يفترض هذه المبادئ وينطلق منها. وبما أن ظاهرة العالمية متعددة الأشكال والألوان، فإننا نسميها ببنات التاريخ، مادام للصدر بنات وهي الأفكار، وللليل بنات وهي النجوم، لذلك للتاريخ بنات وهي الأفكار العالمية.

أما تفسير المبادئ المذكورة، فهو يقوم على التصورات العامة، مثلما يقال في مبدأ الكلية أن المراد منه، أن تكون الظاهرة شاملة لعدد أكبر من التجمعات البشرية، وأما مبدأ العلية فيراد منه الدافع المحرك للظاهرة، والدوافع قد تكون نفسانية أو اجتماعية – تاريخية أو غيبية. وأما مبدأ الغائية فقد يكون له علاقة بالمبدأ الثاني، على أساس أن لكل دافع غاية معينة، والغاية على قسمين: إما غاية طبيعية، وهي بلوغ الكمال أو حصول السعادة المادية، وإما روحية وهي تحقيق قيم الروح أو حصول السعادة الروحية.

بناء على هذه المبادئ، فقد حاول فلاسفة التاريخ استنباط رؤية مستقبلية، ومن تنبؤاتهم أن التاريخ يسير إلى منتهاه، بمعنى أنهم متفقون على أن تاريخ العالم سيصل إلى نقطة النهاية، والبعض يدعي أنه وصل.

لذلك صار الحديث عن نهاية التاريخ في الفلسفة شبيهاً بحديث أهل الأديان عن يوم القيامة، أما نهاية التاريخ في تصور الفلسفة الحديثة الغربية فيرجع إلى الفكرة المسيحية المسماة بالخلاص النهائي للإنسان، بينما الإسلام يرجع نهاية التاريخ إلى دواعي الفساد والانحلال، وتفكك العالم، أي بوصول الإنسان والجن إلى مداهما الأقصى في الفساد، فلذلك

يحق للإرادة الإلهية أن تتدخل لإزالة الشرّ نهائياً. كما يقرّ العقل الفطري بهذه الحقيقة، وهي أن العالم ينحل في نهاية المطاف بسبب الفساد لا الكمال.

وقد ذهب فلاسفة الغرب ضحية أوهام كثيرة في تصورهم لنهاية التاريخ، فمن قولهم ما يشبه الخلاص المسيحي لكنه يتصور نهاية التاريخ بسبب حصول الكمال فيه، وبلوغ المجتمع البشري لأكبر سعادة، وقيام أفضل نظام سياسي وهو الديمقراطية الليبرالية، مع أن العقل السليم لا يسلم بأن نهايات الأشياء جميعاً تحصل بسبب بلوغها لكمالاتها، بل بانحلالها وفسادها، وإذا ثبت ما يقوله الغربيون أن نهاية التاريخ تحصل في عهد الديمقراطية الليبرالية، فيدل الأمر على فساد هذا النظام لا على صلاحه.

3- أنواع الظاهرة العالمية:

إن ظاهرة العالمية تظهر في التاريخ في أشكال عديدة، يمكن أن نحصرها في ثلاثة أشكال أساسية، وهي: العالمية العسكرية، والعالمية الفكرية (الروحية). والعالمية الاقتصادية، كما هو الحال في زماننا هذا.

ويروم أصحاب هذه الأشكال جميعاً طلب الفضل، ويرغبون في تخليد ذكركم، ويتنافسون في إبقاء رسمهم، وترك منقبة تحفظ اسمهم في دفتر التاريخ. ومنهم من اقتحم الممالك والأمصار، فعُرف بالشجاعة والبطولة، ومنهم من تكلف لطائف الفكر والروح، وسعى لنشرها بين الناس، ومنهم من تولى العناية بتنظيم المجتمع والإكثار من البناء والعمران وإنتاج الرفاهية المادية.

أ- العالمية العسكرية: سنذكر أكبر الغزاة أو الفاتحين في التاريخ القديم والحديث، الذين حاولوا السيطرة على العالم، ونجحوا إلى حدّ كبير في ذلك، ورُويت عنهم أساطير، وصاروا في التاريخ أبطالاً عظاماً، كالإسكندر الأكبر المقدوني (323-356 ق.م). ويوليوس قيصر (100-44 ق.م). ونابليون بونابرت (1769-1821). ثم نشير إلى قواد الأنظمة الشمولية المعاصرة.

كان الإسكندر بن فيلبس المقدوني تلميذاً لأرسطو (322-384 ق.م)، يقال أنه هو نفسه ذو القرنين المذكور في القرآن الكريم، وقد غزا العالم القديم كله، حيث فتح بلاد السدّ، وهو سدّ بُني في أقصى الشمال، وفتح مصر، وبَنى فيها المدينة التي تحمل اسمه "الأسكندرية"، ودان له العراقيون والقبط والبربر.

وأما شرقاً فقد غزا بلاد فارس وهزم دَارًا بن دَارًا، ثم زحف إلى الهند والصين، وهذه الغزوات كلها تمت بلا دافع فكري، بدليل أنه لم يسع إلى نشر أية فكرة، بل بالعكس من ذلك، كان يقبل على عبادة معبودات البلاد التي يفتحها، إلا أنه بنى مدناً كبيرة، سعيًا منه إلى

التقريب بين المدن المتباعدة، وتوحيد أهل الأمصار والأمم، وتأسيس دولة عالمية، تقوم بوظيفة الحكم بالعدل بين الأمم، ونشر الأمن بينها، ومحاربة التي تبغي على الأخرى⁽⁷⁾.

يتميز الإسكندر بفضائل عديدة، منها أنه يعتبر من أكبر قواد الحرب، وأقدرهم على وضع الخطط الحربية الناجحة، وصاحب المعارك الفاصلة، وكان يحترم الناس في عقائدهم وثقافتهم، وقد اكتسب من تلك الثقافات خبرة سياسية وتجربة حياتية، قلما تُتاح لإنسان، وفي مسألة الاعتراف بحضارات الأمم الأخرى، فهو على خلاف أستاذه، في أن الحضارة غير مقصورة على اليونانيين فحسب، وأن الدولة دولة المدينة بما فيها من الرقيق، لأنه يؤمن بامتزاج أممي، وذلك لا يحصل إلا إذا تساوى الغالب والمغلوب، والسيد والعبد، وهذا ما جعل المؤرخين يطلقون على هذه الفكرة "زواج الشرق بالغرب".

وأما فضائله في السياسة والاقتصاد فقد شيد المدن ومدّ الجسور وأقام الموانئ من أجل تيسير التجارة بين الشرق والغرب، مثل الميناء الذي شيدّه على نهر الفرات، حيث يستوعب ألف سفينة.

وأما فضائله الأخلاقية فكان محبا للعلم والعلماء، بدليل أنه لما ضعفت العلاقة بينه وبين أستاذه، فلم يتعرض له بإساءة، بل ظل يحب الفلسفة ويهتم بأمر الفلاسفة⁽⁸⁾.

كما كان شهما حافظا للعهد إلا على من خدعه، وقد حكى المؤرخون، أنه عندما هزم دارا (330-380 ق.م)، سمع عويل النساء ينبعث من خيمة والدته دارا وزوجته، فبعث إليهن رسولا ليخبرهن أن دارا ما يزال على قيد الحياة، وأن الإسكندر سيرعى حرمتهم ولا داعي للخوف منه، لأنه جاء للسيطرة على آسيا، لا لغرض شخصي⁽⁹⁾.

هكذا، كان الإسكندر رجلا فذاً في الحرب والسياسة، وقد حكى عنه المؤرخون وغيرهم حكايات عجيبة، منها حكاية الفلسفة الحديثة الغربية، التي تتوهم أن كل غاز، ومكثّر للغزوات فإنه يمثل روح العالم. إن هذه المقولة في الحقيقة ترجع إلى روح الفلسفة اليونانية، وهي الروح التي نشأت في مناخ عقائدي تسوده روح القتال بين الآلهة، ولذلك، ذهب اليونانيون ضحية الاقتتال إقتداء بالهتهم.

لقد تبنت الثقافات الأوروبية تراث الاقتتال اليوناني من أجل السيطرة. وفي رأي مفكرهم، إن ظاهرة الاجتماع البشري كلما توسعت فتعقبها حرب أهلية، وكل حرب أهلية مآلها قيام قائد عسكري يستبد بالسلطة، مثلما عصفت الحرب الأهلية بالجمهورية الرومانية، حيث أفرزت قواداً عسكريين أمثال يوليوس قيصر (44-100 ق.م) الذي أصبح قائداً عسكرياً ورجل سياسة سعى من أجل الإنفراد بقيادة الإمبراطورية الرومانية، إلا أنه خسر لما صار طرفاً في تلك الحرب.

وأما في العصر الحديث فقد جعل الفلاسفة والمؤرخون نابليون قائداً عظيماً، لأنه أكثر من الغزوات لأنحاء العالم المختلفة، ونسبوا لغزواته أوهاماً وخيالات، حيث اعتبروه ممثلاً لروح العالم⁽¹⁰⁾.

ويذهب ميشليه (1874-1798م) المؤرخ الفرنسي، إلى أن غزوات نابليون أثرت في بلدان كثيرة كألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وروسيا، ويرجع ذلك التأثير إلى ما حمله نابليون من أفكار عالمية، ودعوة إلى انتشار الحرية، لذلك اعتقد الفرنسيون أنهم أجدر من غيرهم لقيادة أوروبا، وأوربا لقيادة العالم، غير أنهم أصيبوا بخيبة الأمل في نابليون الذي قلص من الحرية لدى الشعب الفرنسي، حيث أخدم نار الحرية في أنفسهم، بالممارسات الإدارية المتعسفة⁽¹¹⁾.

لذلك أرجع بعض المؤرخين تراجع أو انحراف الثورة الفرنسية، إلى ما يسمى بديكتاتورية نابليون⁽¹²⁾ وهذا عجيب، كيف يكون الرجل قائداً للحرية وفي الآن نفسه قائداً للديكتاتورية؟.

وأعجب من هذا، أن أكثر المؤرخين العرب يجعلون غزوة نابليون لمصر بداية للنهضة العربية، وإذا كان هذا صحيحاً، فنثبت قول المفكرين الغربيين بأنهم حملة الحضارة وناقلوها إلى غيرهم من الأمم، وإذا كان هذا صحيحاً أيضاً، فنثبت أن استعمارهم لباقي الأمم حق، لأنهم مكلفون بمهمة نبيلة، ألا وهي نشر الحرية وترقية الشعوب المختلفة، ولما تبين تاريخياً بأن دعواهم باطلة، فكان التالي كاذباً والمقدم مثله.

لو كانت غزوة واحدة لبلد عربي استفاد منها كل العرب بالشكل الذي يحكى، فكان على العرب ألا يردوا غزواً أوربياً، مادام سيدخلهم في قلب الحضارة والتقدم، وهذا التاريخ الذي يستدل به على صحة رأي التغريبيين، في الحقيقة يشهد عليهم لا لهم، لأن احتلال فرنسا للجزائر كان لغرض غير حضاري تماماً، وقس عليه كل غزوات أوربا للعالم الإسلامي.

ويشهد بعض مفكري الغرب على أن النظم الشمولية في التاريخ المعاصر قامت كلها في أوربا، كالفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفياتية⁽¹³⁾. وإرادة الهيمنة الأمريكية.

إلا أن هذه النظم لم تصل إلى شيء في التاريخ، بمعنى لم تكن بديلة للتنظيمات الاجتماعية القائمة، لذلك انتهت في زمن وجيز، وصارت الشعوب تنفر منها، لأنها ليست على شيء من المعقولة. ونستخلص من تجربتها أن التاريخ الغربي مليء بالحروب المدمرة، كالحروب العالمية، والحروب الأهلية، أنظر إلى أحوالهم في الحروب، تجد أنهم مصابون بهوس الصفة العالمية، فوصفوا حروبهم بالعالمية.

ب- العالمية الفكرية: "الدينية والفلسفية"

إن الفكرة سواء كانت دينية أو فلسفية تستطيع إخضاع الناس وتوجيههم الوجهة التي تشاء، ويساعدها في ذلك أسلوب الإيمان أو الإقناع المتبع في التبليغ، ولأنها ترتدي ثوباً روحياً في دعوتها، بحيث تجمع بين الناس المختلفين ثقافياً، دون المساس بثقافة الأقاليم والأمم، إلا فيما يتعارض مع جوهر تلك الفكرة. كما أن الناس يتقبلون ذلك التعديل في نمط ثقافتهم، إذا رأوا أن الفكرة الداعية أسمى في جوهرها مما هو قائم في ثقافتهم، فثبت أن الذي يوحد الناس هو الفكرة الروحية.

لذلك، فإن ظاهرة العالمية التي تتمثلها الروح تكون أكثر وضوحاً مما شاهدناه في المظهر العسكري، وهذا يدل تاريخياً على أن الحركات البشرية الكبرى التي أثرت في مجرى التاريخ كانت منطلقاتها أفكاراً دينية أو فلسفية.

لقد فسّر فلاسفة العصر الحديث الدين الشامل على أنه نتيجة لتطور الوعي، حيث جاء مخاطباً للإنسانية في مرحلته المتأخرة، وأما في المرحلة الأولى، فقد اقتصر على مخاطبة الناس بقانون الترغيب والترهيب، وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة البدائية، يمثلها عصر الديانة اليهودية، ثم جاءت المرحلة الثانية فخاطب الناس بالحب والدعوة إلى العدل والإحسان، وهي مرحلة العقيدة المسيحية، وأخيراً جاء الخطاب بالعقل، وبالطبيعة البشرية، وهي مرحلة فلسفة التنوير⁽¹⁴⁾.

إذا افترضنا أن الوعي تدرج وعيه عبر التاريخ فمعنى هذا أن مصدره ليس واحداً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الوعي يكون من صنع التاريخ، ليس نازلاً من السماء، وإذا كان لكل مرحلة نبوة ونبي، فمن هو نبي المرحلة الثالثة؟ ثم إذا اعتبروا فلاسفة الأنوار أنبياءها، فذلك هراء سخيف.

أما تفسير قوة القانون الديني بكونه مستمداً مما تقرّه الدولة⁽¹⁵⁾. فهذا خبط آخر من المفكرين الغربيين، لأن القانون الديني أو الأخلاقي أقوى بطبيعته من جميع قوانين الدولة، والعكس هو الصحيح، بمعنى أن الدولة هي التي تسعى إلى اكتساب شرعيتها بالاستناد إلى الدين، لأننا لا نعرف دولا لأديان أو على الأقل قد يصبح الدين دون دولة في بعض الفترات التاريخية، بينما لا تخلو دولة من الدول من عقيدة تستند إليها.

إلا أن وجه الصواب في تلك الفكرة، ربما هو ما يتعلق بالقوانين الفقهية في المعاملات، فهي تحتاج في استصدارها وتنفيذها إلى هيئة من هيئات الدولة، والدليل ما حُكي عن ابن عباس مع رجل سألته أن يفتيه، فقال له: اذهب إلى الحاكم أو الأمير، فغضب الرجل وقال: أنا قصدتك، وأنت تبعثني إلى الحاكم، فأجابه ابن عباس: اعلم يا هذا، أن علم الفتوى من اختصاص الحاكم. طبعاً الفرق كبير بين الفتوى والقوانين الدينية الكثيرة.

نستخلص من ذلك كله، أن هناك فرقا كبيرا بين تصورات الفلاسفة الغربيين والعلماء المسلمين، لظاهرة العالمية في التاريخ، فالاختلاف حاصل في المنطلقات وتصور نهاية التاريخ وحتى في تفسير أحداثه.

نذكر على سبيل المثال، اليعقوبي (ت897 هـ) وقد عبّر عن فكرة التاريخ العالمي، بتناول التاريخ من أول الخليقة إلى عهده، حيث أمضى وقتا طويلا في جمع المعلومات التاريخية والجغرافية، مراعىا للتسلسل التاريخي في كتاباته، دون أن يحط من قيمة مرحلة ما أو أمة معينة⁽¹⁶⁾.

بينما فلاسفة الغرب يقصون المتقدمين من أهل الأمم قبل الإغريق، ويصفونهم بالبدايين، وحتى الأرض الجغرافية التي يعيش هؤلاء عليها، لم تسلم من الإقصاء في التاريخ، بمعنى ينفون أن تكون أرضا تاريخية.

ومما لا شك فيه أن أهل العقائد الدينية يفسرون الحوادث التاريخية وفق الوحي، وما أخبار الأمم السابقة إلا ظواهر لمضمون خيري أو شري، وبهذا السبيل ينتج الوحي الوعي بالتاريخ من خلال الأمم الغابرة، على أنها كانت كلها تحت العناية الإلهية أو الغضب الإلهي.

لذلك يحاول أهل العقائد الدينية أن يتمثلوا البعد الخيري التام في شخصهم- الفهم الذاتي – لتبرير ظاهرة العالمية، ووجوب دخول جميع الأمم تحت رايته، والخضوع لها دون سواها. لا يمكن نكران دعوة الأديان السماوية خاصة إلى العالمية، لأن الأحداث التاريخية تحدث بفاعل حقيقي هو خالق العالم.

هذا يعني أن ظاهرة العالمية في التراث الغربي ترجع إلى روايات مسيحية، وهي تحمل في طياتها أفكارا تدعو إلى العالمية، كدعوة جميع البشر إلى المساواة، وذلك لتساويهم أمام الله، وأن مصير البشر جميعا مشترك، وكان القديس أوغسطينس (430-354 م) أول من بحث عن تحقيق الإرادة الإلهية، في الأرض. بمعنى أن التاريخ يبدأ بخلق الإنسان وينتهي بخلاصه⁽¹⁷⁾.

وأما كون جميع الأديان العالمية تساهم مع بعضها البعض، كتمهيد المسيحية للسبيل أمام الإسلام⁽¹⁸⁾، فهذا صحيح من ناحية مضمون الوحي. وأما من ناحية أهل العقائد فإن التاريخ يشهد أن هؤلاء جميعا يحاربون بعضهم البعض بالحق أو بالباطل.

ونذكر على سبيل المثال أن اليهود أظهروا القول السيئ، فقالوا: ما محمد إلا طالب مُلك، لأنه لو كان نبيا حقا، لما أصيب في بدنه وأصحابه⁽¹⁹⁾.

ثم جاء الجواب من الوحي، في قوله تعالى: "وما محمد إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرُّسُلُ"⁽²⁰⁾. ويروي التاريخ أن معظم الأنبياء قد تعرضوا للأذى وكان لهم أعداء.

كذلك، لما أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم مفتاح الكعبة من عثمان بن أبي طلحة، فقال عثمان هذا: لقد هلكت إذا قریش وذلّت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل عُمرت وعُمرت يومئذ(21).

وروى الطبري (ت 310 هـ) أن اليهود أتت الرسول صلى الله عليه وسلم، فسألته عن خلق السماوات والأرض، ولما فرغ من الجواب، فقالوا له: ثم ماذا يا محمد، قال: ثم استوى على العرش، قالوا: قد أصبت لو أتممت، وقالوا: ثم استراح، فغضب غضباً شديداً، فنزلت الآية: "ولقد خلقنا السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسنا من لغوب، فاصبر على ما يقولون" (22). (23).

لو كانت الدعوة المحمدية جاءت طلباً للملك، فلا يسعها الحظ أن تنتشر بالسرعة التي انتشرت بها، وأن تكون راسخة إلى يومنا هذا، وقد صدق من قال: إن قيام الحضارة الإسلامية واضمحلالها لمن الظواهر الكبرى في التاريخ، حيث تزعم الإسلام العالم كله لمدة خمسة قرون أي من القرن السابع إلى الثاني عشر. ويرجع ذلك إلى التنظيم الاجتماعي الجيد، وقوة الاقتصاد، وجميل الطباع والأخلاق والتسامح الديني والآداب والاندفاع في البحث العلمي(24).

وقد حصلت تلك العالمية للمسلمين بفضل تماسكهم ووحدة الأمة التي تقوم على وحدة الشريعة والشارع والسائس.

وفي هذا، يقول غوستاف لوبون (1841-1931): "فقد منح هذا الدين ما كانت تحتاج إليه أمم من المثل الأعلى الذي اكتسبوا به من الحماية ما استعدوا به للتضحية بأنفسهم في سبيله" (25).

لقد أرادت محاولات العقلنة للدين في التاريخ المعاصر أن يكون شاملاً، وقائداً للعالم، إلا أن هذه النزعة أقوى منها في الفكر الغربي المسيحي من غيرها، حيث يفرقون بين المسيحية التاريخية والدين الشامل.

كذلك يعمل بعض مفكري اليهود على التمييز بين الوحي وتراث اليهودية. بينما علماء الإسلام لم يهتموا بهذه المشكلة، لأنها ليست مشكلة أصلاً، باعتبار أن الوحي منزله عندهم منذ نزوله، وهو لم يتلوث بتراث، إلا أن التنافس قائم بين الفلسفات المفسرة للأديان، بحيث تريد كل واحدة منها أن تجعل من الدين الذي تناصره ديناً شاملاً عالمياً.

ثم بعد ذلك ظهرت في الفلسفة الحديثة نزعة عقلانية تاريخية، وكان من روادها هيغل (1770-1831م)، الفيلسوف الألماني، وقد أرجع كل ما هو إنساني إلى عملية التفكير، لأن الفكر وحده هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان، ومن ثمة فلا يوجد فاصل أو حد بين الفكر

العقلاني والدين، وأما من يظن أن الفكر يلوّث الشعور، لاسيما الشعور الديني، فهو مخطيء، لأن الدين لم ينشأ بعيداً عن الفكر، وأن الإنسان هو وحده الذي يمكن أن يكون له دين، على أساس أنه مفكر، بخلاف الحيوان فإنه يفتقر إلى الدين وإلى القانون والأخلاق⁽²⁶⁾.

ويعتبر هيجل أن ظاهرة التاريخ العالمي أو الكلي ينتمي إلى مملكة الروح، لذلك ينبغي علينا أن نتأمل الطبيعية بوصفها نسقا عقليا في ذاته، وبما أن الفلسفة تعلمنا أن كل صفات الروح لا توجد إلا بواسطة الحرية، فإن الحرية هي الحقيقة الوحيدة للروح أو أن الروح تمتلك خاصية الحرية⁽²⁷⁾.

وتقودنا فكرة الحرية إلى الوسائل التي تطوّر نفسها بها، وهي تتحقق في العالم كظاهرة تاريخية، والملاحظ على الأحداث التاريخية أن أهدافها مختلفة، منها ما يحدث بدافع الحاجات والانفعالات الفردية، مع العلم أن الحاجات والانفعالات والمصالح الخاصة مصادر أساسية في النشاط الإنساني، الذي يدوّن على أنه أحداث تاريخية، ومنها دوافع وأهداف أخرى ذات طبيعة عامة، كحب الخير أو الوطنية، إلا أن نسبة من يحمل هذه المثل العليا ضئيلة في الجنس البشري، لذلك تبدو أنها ليست ذات أهمية في الحوادث التاريخية، لقلة تأثيرها في مجرى التاريخ العالمي، إذا ما قرن بزخم أصحاب الإنسانيات والغايات الخاصة، الذين لا يعترفون بالحواز التي يفرضها عليهم القانون الأخلاقي، فيظهر تأثيرهم أكبر في مجرى التاريخ العالمي⁽²⁸⁾.

كانت هذه المنطلقات أو المبادئ في فلسفة هيجل هي التي صنفت الأفكار الشمولية، سواء كانت يمينية أو يسارية في الفلسفة الغربية المعاصرة، وهذا ما يجرّنا إلى الحديث عن ظاهرة العالمية الاقتصادية، التي ظهرت في التاريخ المعاصر.

ج- العالمية الاقتصادية:

رأينا أن فكرة العالمية تطورت في الفلسفة الغربية، واتخذتها سائر الإيديولوجيات غاية لها، كالإيديولوجية الماركسية، التي حاولت إخضاع الواقع التاريخي للتناقضات الداخلية، وتقابلها الإيديولوجية الليبرالية، التي تدعو إلى تأسيس نظام سياسي على العقلانية.

لقد اشتدّ الصراع بين الإيديولوجيتين وامتدّ تأثيره إلى سائر الشعوب خارج أوروبا، حيث سعت الشيوعية الماركسية إلى السيطرة على العالم، بقيادة الإتحاد السوفياتي سابقاً، وذلك بإشعال نار الثورات في جميع بلدان العالم، خاصة الآسيوية والإفريقية، والأمريكية الجنوبية، وشرق أوروبا الموالي للسوفييات.

ونجد الغرض نفسه لدى المعسكر الليبرالي، وهو بدوره يعمل على إسقاط الأنظمة الثورية الموالية للمعسكر الاشتراكي، هكذا، كان كل معسكر يسعى إلى ضرورة تحقيق

ظاهرة العالمية، اعتمادا على التنظيم الاقتصادي، والوصول بالبشرية إلى مستوى معيشي يكون محترما ومضمونا، كما أن كل واحد منهما يتهم الآخر بتعطيل حركة مجرى التاريخ العالمي، ويصف الشيوعيون النظام الليبرالي بالإمبريالية، وأما الليبراليون فيصفون الشيوعية بالشمولية، كما وصفوا النازية بهذا النعت، ثم صاروا يطلقونه على جميع الأنظمة الاستبدادية.

غير أن هذه الأنظمة الشمولية بدأ انحصارها منذ السبعينيات بسقوط الحكومات العسكرية الاستبدادية في أوربا وإفريقية وأمريكا الجنوبية، وقد تتابعت بالسقوط إلى يومنا هذا، ثم قامت بعدها أنظمة تزعم أنها ديمقراطية⁽²⁹⁾.

وبعد هذا التراجع أو الفشل الذي أصاب المعسكر الاشتراكي، يزعم الغربيون أن الإيديولوجية العالمية هي الممارسة الليبرالية في السياسة والاقتصاد، وأن المبدأ العالمي الجذاب الآن هو سيادة الشعب، وهذه السيادة مغايرة تماما لما كان معروفا لدى الشعوب والحضارات القديمة، لأن الديمقراطية لم تكن ممارسة في حياتها⁽³⁰⁾.

لقد أعمتهم مزاعمهم عن إدراك حقيقة التاريخ، وهي أن الديمقراطية كسائر الأنظمة قد تصلح في زمان دون آخر، أو في مجتمع دون مجتمع. وما دام يعتقدون أنها نتاج تاريخي، فكان عليهم أن يسلموا بعدم جدواها في المستقبل أو في الوقت الحاضر، لدى بعض المجتمعات، ثم أن للديمقراطية مفاهيم كثيرة، فأيهما هو الصحيح؟.

ويخبرنا التاريخ أن أنظمة شمولية أو استبدادية كثيرة، قد مرّت عن طريق الديمقراطية في بداية تأسيسها، لذلك، لما خاف مفكرو وسياسيو الإيديولوجية الليبرالية من فضيحة فشل الديمقراطية، زعموا أن مجرى التاريخ العالمي الذي يسير نحو الديمقراطية الليبرالية مآله بعد هذا النظام الزوال، ونهاية العالم تعبير عن ذلك، لأنه يكون قد وصل إلى غايته، بدخول سائر الدول تحت راية الديمقراطية الليبرالية⁽³¹⁾.

إن انهيار الأنظمة المقابلة للديمقراطية الليبرالية لا يرجع إلى هذا المجرى التاريخي للغائية العالمية، بل يرجع إلى المكانة التي يحتلها الغرب في هذا الزمان، بفضل اجتماع قوى كثيرة لديه، وإلى تبشيره بالديمقراطية كدين جديد، ونظام مخلص، لو لم يستعملوا طريقة التبشير، وهي التشكيك أولاً بما لدى شعوب العالم من ثقافة وسياسة، ثم تقديم الديمقراطية كبديل ثانياً، فلا يمكن لهذا النظام أن يلقي صدى أو استجابة، بالإضافة إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية والاقتصادية في فرض الديمقراطية الليبرالية، وبهذا تكون الدول الغربية قد ساهمت بقسط كبير في إثارة الفتن والحروب الأهلية في الدول الضعيفة، التي تعيش فترات صعبة من تاريخها.

لكن الديمقراطية الليبرالية تعاني في عقر دارها من آفات كثيرة، كالبطالة والتضخم والعجز في الميزانيات، والمخدرات والجرائم الاجتماعية المختلفة⁽³²⁾. ولما كانت هذه الآفات لا يمكن أن تجد حلاً في ظل النظام الذي أنتجها، فلا بد أن تُفكَّشَ الدول الغربية عن الحل في فضاء الدول المغايرة.

أما قولهم بنهاية التاريخ، وتحقيق البشر لجميع مطامحهم المادية والمعنوية، والعيش في جنة الخلد في ظل الديمقراطية الليبرالية، فلا يختلف عما تقول به جميع العقائد الدينية، والأنظمة الشمولية، ويعتبر ذلك القول سنداً للعولمة المزعومة، التي تعني في جوهرها السيطرة.

لأن الغرب يجعل من نفسه مركزاً للعالم في كل شيء، ولهم دعوة إلى الشعوب الأخرى، لكي تستسلم لإرادة الأقوى، لأن التاريخ استنفذ جميع مراحلها في الحركة، ووصل إلى غايته المنشودة، سننظر الآن في العوامل المبطلّة لمقولات الفكر الغربي في هذا المجال.

4- آفات ظاهرة العالمية:

إن الفكر الغربي يريد الاستبداد بالعالم، وإن كان قد لقي عند بعض مثقفيه نقداً شديداً، حيث لاحظوا أن ما يقال على الدين والثقافات القديمة بأن الإنسان لا يتمتع بحريته في عهدها. فيمكن أن يقال الآن على الثقافة الغربية كذلك، فيقال: الاقتصاد أفيون الشعوب، على مقولة الدين أفيون الشعوب، ويقال الشيء نفسه على الوطنية ووسائل الاتصال المختلفة⁽³³⁾.

إن ما يتميز به تفسير التاريخ في النسق المعرفي الغربي هو إقصاء قارات بكاملها من التاريخ، مثل إفريقيا، فهي أرض بلا تاريخ، وكل ما هو معروف الآن عن تاريخها، فهو تاريخ للأوروبيين، وأما كونها يمكن أن يكون لها تاريخ في المستقبل، فالأمر يتعلق بمدى ارتباطها بأوروبا.

لكن المشاهد تاريخياً أن عناصر الحضارة الكثيرة قد انتقلت إلى أوروبا عن طريق إفريقية، لا عن طريق منافذ أوروبا المطلّة على شمال غرب آسيا، ولكي نجعل أهل الغرب يعترفون بغيرهم، ينبغي تحطيم تلك المرجعية التي يزعمون بها أن تاريخ أوروبا نموذج للتاريخ المرغوب فيه. بل الأمر ليس كذلك.

ومن هوس الأوروبيين بالمرجعية، أنهم يعتقدون أن قيام الدولة يقتضي تفتيت الجماعات التي تسود الأفراد كالعوائل والعشائر والأعراف، لأن هذه الأشكال منافية للدولة، وتلج فلسفاتهم السياسية على ضرورة تنازل الأفراد تنازلاً كاملاً عن حقوقهم لسلطة الدولة، كأن الدولة بغير هذا المنظور ليست دولة.

وفي الحقيقة إن الدولة الغربية لم تستطع تجاوز عقبة وجود جماعات تسود الأفراد، لذلك عمدت إلى تكوين المجتمع المدني، واستبدلت به التنظيمات الكثيرة لدى الأمم المختلفة.

ومهما انبهر الناس السذج من التطورات الحاصلة في مجالات الاقتصاد والسياسة في المجتمعات الغربية، واهتمامهم وعنايتهم بالتاريخ والاستفادة منه، فإن هذا التطور لا يرجع إلى الحضارة الغربية وحدها، بل هو تراكم لحضارات سابقة، لأن قراءة التاريخ بتمعن تكشف لنا عن ذلك، وهذا يثبت لنا أن شعوب تلك الحضارات ليست مستهلكة فقط، بل هي منتجة عبر التاريخ⁽³⁴⁾.

أما الديمقراطية الليبرالية التي يفخرون بها، فليست بدون خطيئة⁽³⁵⁾. بدليل أن بعض مفكرهم يقولون أنها قائمة على الأساليب نفسها التي غالبا ما يلجأ إليها أصحاب الدعوة الجديدة، كالتكرار الذي يكون له وقع لدى الناس، خاصة العامة، سواء كانت الأشياء المكررة حقًا أو باطلاً، ففي هذا الزمان أينما ولّى المرء وجهه إلا ويجد لفظة الديمقراطية، حيث يروج لها في وسائل الإعلام والسياسات، وعند أرباب المصالح الآنية، مثلما يروجون لسلعة ما، لكي يقبل المشترون على اقتنائها قبل أن تفسد وترمى في المزابل، فالتاريخ السياسي حافل بالعقائد التي نشأت عن مبدأ التكرار في محاولة لإقناع الناس⁽³⁶⁾ كالنازية والاشتراكية ولما لا الديمقراطية الليبرالية.

وأما الأسلوب الآخر فهو النفوذ، الذي له قوة أدبية تفوق في أحيان كثيرة القوة المادية، وإذا كانت الآراء العلمية الجديدة، لا يمكن تكرارها، فإنها تنتشر بالعدوى، انطلاقاً من مبتكريها الذي يشرحها ببراعة، كذلك انتشار الأفكار السياسية، قد تعتمد على قوة النفوذ، بدل التكرار مثل عودة نابليون من المنفى، حيث استطاع في وقت وجيز أن يستولي على فرنسا كلها، بسبب نفوذه، ومثلما هو الحال في النظام العسكري أيضاً، حيث يقوم على نفوذ الضباط⁽³⁷⁾.

والمسلم به أن الأنظمة الشمولية والاستبدادية مصيرها الزوال وعبرتها السوء والخزي في التاريخ، وإذا لم يستطع الناس التصدي لها، فإن العناية الإلهية كفيلة به بما وضعته من السنن في الكون كالحتميات الطبيعية، وما بثته من إرادة في النفوس يمكن أن يقلب الموازين في أية لحظة تاريخية.

لذلك، إذا لم تجد الديمقراطية الليبرالية من يواجهها ويقارعها في ساعة التاريخ الحاضر، فإن الأفكار المضادة ستلقى آذاناً صاغية في يوم ما، ومن هذه الأفكار، ما يقوله بعض فلاسفة أوروبا أنفسهم، حيث يقول ينتشه (1844-1900) عن الديمقراطية: قطيع واحد دون راع.

لقد كانت الديمقراطية منذ القديم موضع شك من جدواها، مثال ذلك، ما جاء في خطب النفر الذي قضى على المجوسي المغتصب للملك من سمرديس بن كوروس Smerdis (522 ق.م) ببلاد فارس، حيث ناصر كل خطيب نظامًا سياسيًا معينًا، لما دعا أحدهم إلى حكم الشعب، فعارضه آخر بقوله: دعوا الديمقراطية تحكم أعداء فارس، ثم دعا إلى توكيل أمر السلطة إلى خير الرجال والأصلح منهم، إلا أن ثالثًا نظر في الأنظمة المعروفة، وهي الديمقراطية والأوليغارشية -الأقلية- والملكية، فوجد أنها لا تخلو من عيوب. فالأوليغارشية ينشأ عنها التنافس والأحقاد والنزاعات، فتنحول إلى الملكية. كذلك الديمقراطية من عيوبها فساد الإدارة، لا بالعداوات بل بالصدقات، فتنشر الآفات الاجتماعية، ثم يظهر رجل يضرب على أيدي المفسدين فيعجب به الشعب، وبعد ذلك يعين ملكًا، وهذا يدل على أن الملكية أفضل نظام⁽³⁸⁾.

أما في تاريخ الإسلام، فلم يروج لا لهذا النظام أو لذلك، وإنما اهتم المسلمون خاصة العلماء بالنظر في المبادئ والغايات من السياسات، وهي العدل والإنصاف، وهذا هو بعد السياسة لدى جميع الناس، سواء من أهل الإيمان أو الفكر، أمّا شكل أولون الحكم فلا يهم إذا افتقد إلى المطلوب من السياسة⁽³⁹⁾.

ويقول ابن عباس في هذا الشأن: إن الأرض لتزوين في أعين الناس إذا كان عليها إمام عادل وتقبح إذا كان عليها إمام جائر⁽⁴⁰⁾. إن العقل السليم ليشهد على صحة هذا الرأي، لأننا لا نجد اختلافًا بين الحكماء في طلب العدل والمساواة من سلطة الدولة.

ويقول غوستاف لوبون (1841-1941): "أن العرب يتصفون بروح المساواة المطلقة وفقا لنظمهم السياسية، فمبدأ المساواة الذي أعلن في أوربا قولًا، لا فعلًا، راسخ في طبائع الشرق رسوخًا تامًا، فلا عهد للمسلمين بتلك الطبقات الاجتماعية"⁽⁴¹⁾.

كانت هذه شهادة عالم غربي على أن أسس الديمقراطية كانت سائدة في الثقافة العربية، على خلاف من يرى أن العالم الإسلامي اليوم يرفض الديمقراطية الليبرالية، ولا يقبل أن تكون أكثر صور الحكم عقلانية، كسائر الأيديولوجيات الأخرى التي تعترف لها بذلك، لكن هذا الاعتراف لم يسمح للدول غير الإسلامية بالانتقال إليها، وكل ما في الأمر، أن قيادات تلك الدول قد قبلت المبادئ الديمقراطية نظريًا فقط⁽⁴²⁾. كما أن الغرب ظل يتخوف من الإسلام إلى اليوم، بسبب ما يتمتع به من اتساق وتماسك، وما له من معايير أخلاقية خاصة، ونظرية في العدالة الاجتماعية، ويمكنه بهذه الخصائص المميزة أن تستقطب الناس في كل زمان ومكان، وأن يكون عالميًا، طالما يدعو إليها البشر كافة⁽⁴³⁾.

ولما كان الإسلام صالحا لكل زمان ومكان، فلا بد أن تنظيّمه للمجتمع يلبي طموح الإنسان، هذا الذي يقلق الغربيين من أن الإسلام هو أحسن نظام من جميع الأنظمة. لذلك يعتبرونه منافسا قويا للديمقراطية الليبرالية.

ولأنه لا يوجد نظام اجتماعي بإمكانه إرضاء جميع الناس، باختلاف ثقافتهم، بمعنى لا يستمتع جميع الناس بالحرية والمساواة، حتى في النظام الديمقراطي الليبرالي⁽⁴⁴⁾.

ومن عيوب الديمقراطية الليبرالية أنها تُصدر إلى بلدان العالم المختلفة، مثلما تصدر أية سلعة، وهذا ما يجعل شعوب تلك البلدان ترفضها، لأنها سلعة لم يطلبها، بل هي سلعة مفروضة عليها نتيجة ظروف سياسية واقتصادية تعاني منها تلك البلدان.

إنما الديمقراطية الليبرالية نظام قد يكون صالحا في زمان دون زمان، وفي بلد دون بلد، خاصة وأن لفظ الديمقراطية نفسه يعتبر حتى عند الغربيين من أكثر الألفاظ غموضاً، لأنه قابل لجميع أنواع المعاني التي يمكن أن يتصورها الناس له⁽⁴⁵⁾.

ثم إن الإصرار الغربي على ضرورة تبني شعوب العالم للنظام الديمقراطي يدل على جهل بطبائع النظم الاجتماعية، وخصائص الأمم، لأن نظاماً ما لأمة من الأمم ينشأ من احتياجاتها إليه، لذلك لا يتبدل بسهولة، إلا إذا تبدلت تلك الاحتياجات، ولما كانت ثقافة الأمة راسخة، ولا تتطور إلا ببطء، فإن النظم السائدة فيها تتطور أيضاً ببطء، لضرورة ما، وأما عزيمة الرجال في إنشاء النظم في المجتمع فهو عمل ميثوس من نجاحه، بشهادة التاريخ⁽⁴⁶⁾.

فالدولة التي يؤسسها رجال على نظام لا يتفق مع طبيعة المجتمع، فلا بد أن زوالها سيكون بالسرعة نفسها التي أنشأتها. كما أن الدولة الكبيرة -العالمية- لا تدوم طويلاً، وإنما تعيش فترة محددة، وهي الفترة التي يكون على رأسها رجال عظام⁽⁴⁷⁾.

كما أن الدولة الكبيرة قد تنشأ في داخلها تناقضات تنخر كيانها بمرور الزمن، كمركية السلطة التي تتعارض مع اتساع رقعة الدولة. كذلك الدولة العالمية فإنها تبسط نفوذها عن طريق حكام توليهم على الدول الضعيفة، إلا أن السلطات الممنوحة لهم عسكرياً ومدنياً ودينياً تغريهم بالانفصال أو الاستقلال. وهذا مشاهد في التاريخ القديم والمعاصر.

وهناك عوامل كثيرة قد تؤثر في هؤلاء الحكام مما يدفعهم إلى الاستبداد بالسلطة، ثم تعود مشكلة الشرعية السياسية إلى الواجهة فيحدث الصراع بين الأقوام أو الشعوب.

يقول كولن ولسون: "وما يزال الإنسان عبداً لمحيطه المباشر، كما كان آباؤه الذين عاشوا في الأكواخ البدائية، أعطاه أعلى درجات الفكر، وأسمى ما وصل إليه العقل فيما يخص مكان الإنسان في الكون ومعنى التاريخ، وستجد أن ذلك كله يصبح هباءً لديه إذا كان جائعاً أو متضايقاً من صراخ أحد الأطفال في الأوتوبيس"⁽⁴⁸⁾.

نستشف من هذه العبارة أن طبيعة الإنسان الحياتية لا نستطيع تعديلها بمجرد تسييره بنظام معين، وباستحداث وسائل متطورة في نمط الحياة، لذلك فإن مفهوم الحرية والمساواة وما كان على شاكلتها من القيم يرجع إلى فهم الإنسان الخاص، بحيث لا توجد حرية موضوعية ولا مساواة قائمة على الكم الرياضي وحده.

لهذا قلنا: أن الغربيين يتخوفون من الأمم التي سبقتهم في التاريخ، لأنها تملك رصيّدًا تاريخيًا وحضاريًا يمكنها أن تقلب به الموازين وتختزل الدورة التاريخية، ويتغير بعد ذلك مجرى التاريخ العالمي.

لأن الأسس الجوهرية في الحضارة لا تضيع، وستبقى، مهما كانت العوارض المعيقة في تاريخ تلك الأمم القديمة، كالحروب المدمرة وأنواع الظواهر الطبيعية المهلكة كالجفاف والزلازل، مع ذلك سيظل تاريخها متواصل الحلقات⁽⁴⁹⁾.

إن كل أمة من الأمم القديمة والحديثة تحتج بتاريخها في المطالبة بحقوقها، بل البعض منها تحتج من أجل السيطرة وبسط نفوذها على غيرها، كان هذا سببا في ازدياد الصراع بينها، كإسرائيل، حيث تطلب حقها في الوجود، وتبكي لضياعه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى السيطرة على باقي الأمم، إما بالحرب في صراعها مع العرب، وإما بالثقافة والاقتصاد والسياسة، بنفوذها في الدول الكبرى والصغرى.

لهذا، فإن قراءة التاريخ بمنظور فكري، لا سياسي-عسكري، هو الذي يفتح الباب أمام الأجيال المقبلة لكي تستمر في الحياة، وتحمل تجليات الأمة، لأننا لا يكفي أن نصنع بطولات، دون أن نوجد في الآن نفسه ذاكرة مفكرة عند الأفراد والجماعات، ربما قد يتوهم البعض أن فقدان الذاكرة أو ضعفها يؤثر في الماضي فقط، لكن في الحقيقة، إن أي خلل يطال الذاكرة سيؤثر على إدراك الحاضر والمستقبل معًا، وكان القدماء يعرفون هذا جيّدًا، فما بال من تأخر يستهزئ بذلك، تاريخ كل شيء هو بمثابة مقدمات في وجوده، بدون كونه غير موجود.

أما خيانة الفكر، فهو أن يدعي مدع فهم التاريخ وأنه يفكر فيه، بينما هو يتشبّث بالفكر التقليدي والحسّي، وخطر هذه الخيانة أنها تحسب على الفكر، وتؤدي إلى تضليل الأمة، وتكون في تقهقر مسيرتها التاريخية.

قد يسبب ذلك توفير شروط الغزو الثقافي والسياسي والاقتصادي، حتى الغزو الديني، لأن مثل هذه الخيانة الفكرية تساهم في تبويض الانتكاسات، وتحلّل تلك الخيانة، وهي أشكال مختلفة، وتزوّق منتجات الفكر الغربي.

لأن تغيير مجرى التاريخ يكون نتيجة للتغيير الذي يحصل في المنظومة الثقافية، هكذا يتعدل التاريخ، ويتكيف الحاضر، إلا أن الثقافة ستظل قائمة ولو في عدد محدود من الناس، فإن محاولات تزويرها لا تطال إلا المظهر الخارجي أو ما يسمى في لغة العصر بالتاريخ الرسمي، وأما ما يتعلق بالباطن أو الهوية فتحفظ به الأفراد، وتنقله الأجيال عن بعضهم البعض بواسطة الثقافة الشعبية، وما تزال هذه الثقافة تمثل الذاكرة الأنجع في تدوين التاريخ، طالما لا توجد حرية للتفكير في التاريخ.

لا يعني هذا، أننا نرفض التعاون بين الأمم، وتعدد أصول الحضارة الإنسانية، لكننا نرفض الأساليب التي تقصينا من التاريخ، وتهدد كياننا، وأختم هذه المقالة بعبارة للفيلسوف الألماني كيركغارد (1813-1855): "إنني لست رمزًا حسابيًا إنني أنا"، هكذا ينبغي أن نخاطب العالمية الحالية.

الهوامش:

- 1- أنظر: البستاني المعلم بطرس، محيط المحيط. مكتبة لبنان، بيروت 1998. ص 628. والرازي محمد بن أبي بكر، الصحاح. ط2. دار الحداثة، بيروت 1983. مادة: العالم. والتهانوي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم. ج2. ط1. مكتبة لبنان بيروت 1996. ص 1157.
- 2- سورة الفرقان. الآية 1.
- 3- الرازي فخر الدين. التفسير الكبير. مج12. ج24. ط1. المطبعة البهية. بمصر. ص45.
- 4- هيق، ج.ف. محاضرات في فلسفة التاريخ. تر/ إمام عبد الفتاح إمام، ط2. دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1981. ص80.
- 5- علي أدهم. مقالة تاريخ الثورة الفرنسية لميشليه. مجلة تراث الإنسانية، مج9. السنة 1971. ص 297-298.
- 6- الرازي فخر الدين. الملخص في المنطق والحكمة. مخطوط في مكتبة الأسد. سوريا. ص153.
- 7- علي أدهم. حياة الأسكندر الأكبر لأريانوس. مجلة تراث الإنسانية. مج9. السنة 1971. ص 332.
- 8- المرجع نفسه. مج9. ص 331.
- 9- المرجع نفسه. مج9. ص 333.
- 10- أنظر رسالتنا. فلسفة التاريخ عند هيق. مخطوط. المكتبة الجامعية الجزائر. ص90.
- 11- علي أدهم. مقالة تاريخ الثورة الفرنسية لميشليه. مج9. ص 300 وما بعدها.
- 12- المرجع نفسه. مج9. ص 297.
- 13- إدوارد مكنال بيرنز. أفكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر. تر/ عبد الكريم أحمد. ط1. دار الآداب بيروت 1975. ص 163.
- 14- حسن حنفي. القاموس الفلسفي لفولتير. مجلة تراث الإنسانية. مج8. ص 77.
- 15- المرجع نفسه. ص 91.
- 16- عبد العزيز الدوري. نشأة علم التاريخ عند العرب. دار المشرق بيروت 1983. ص 51.
- 17- فرانسيس فوكوياما. نهاية التاريخ. تر/ حسين أحمد أمين. ط1. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة 1993. ص 66.
- 18- بروكلمان كارل. تاريخ الشعوب الإسلامية. تر/ نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي. ط5. دار العلم للملايين بيروت 1968. ص 316.
- 19- الواقي، محمد بن عمر. كتاب المغازي. ج1. تح/ مارسدن جونس. ط3. عالم الكتب. بيروت 1984. ص 317.
- 20- سورة آل عمران. الآية 144.

- 21- المرجع السابق. ج2. ص 838-839.
- 22- سورة ق. الآيتان 38-39.
- 23- الطبري، محمد بن جرير. تاريخه. مج1. ج1. مكتبة خياط. بيروت. ص 12ز
- 24- ول ديورانت. قصة الحضارة. ج13. تر/ محمد بدران. دار الجيل بيروت 1998. ص 382.
- 25- غوستاف لوبون. حضارة العرب. ترم عادل زعيتر. ط2. دار إحياء الكتب العربية. 1948. ص 718.
- 26- هيقل، ج،ف. موسوعة العلوم الفلسفية. مج1. تر/ إمام عبد الفتاح إمام. ط1. دار التنوير. بيروت 1983. ص 47-48.
- 27- المرجع نفسه. ص 80-81.
- 28- المرجع نفسه. ص 84.
- 29- فرانسيس فوكوياما. نهاية التاريخ. ص 29-30.
- 30- المرجع نفسه. ص 65.
- 31- المرجع نفسه. ص 61-62.
- 32- المرجع نفسه. ص 130. 252.
- 33- كولن ولسون. اللامنتمي. تر/ أنيس زكي حسن. ط1. دار الآداب. بيروت 1969. ص 37-38.
- 34- عبد العزيز الدوري. نشأة علم التاريخ عند العرب. ص8.
- 35- مارو، ه. أ. من المعرفة التاريخية. تر/ جمال بدران. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. 1971. ص11.
- 36- غوستاف لوبون. الآراء والمعتقدات. تر/ عادل زعيتر. المطبعة العصرية مصر. ص 120.
- 37- المرجع نفسه. ص 121.
- 38- إيفانز، أ.ج. هيرودوت. تر/ أمين سلامة. الدار القومية للطباعة والنشر، ص143-144.
- 39- النويري شهاب الدين. نهاية الإرب في فنون الأدب. السفر6. دار الكتب المصرية. ص34.
- 40- المرجع نفسه. السفر6. ص 36.
- 41- غوستاف لوبون. حضارة العرب. ص 476.
- 42- فوكوياما. نهاية التاريخ. ص189.
- 43- المرجع نفسه. ص 56.
- 44- المرجع نفسه. ص 290.
- 45- بيرنز، إدوارد.م. أفكار في صراع النظريات السياسية في العالم المعاصر. ص11.
- 46- غوستاف لوبون. حضارة العرب. ص 466.
- 47- المرجع نفسه. ص 480.

- 48- كولن ولسون. اللامنتمي. ص 49.
- 49- ول، ديورانت. قصة الحضارة. ج13. ص 387-388.